ورقة معطيات، كانون الأول 2022

تطبيق القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (عنف المستوطنين)

معطيات رصد ييش دين 2005-2022

- أخفقت الشرطة الإسرائيلية في تحقيق **81.5%** من ملفات التحقيق التي فتحت بين الأعوام 2005-2022 بخصوص قيام إسرائيليين بإيذاء الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية.
- تم إغلاق **93%** من ملفات التحقيق دون تقديم لائحة اتهام.
- منذ عام 2005، تمّت الإدانة في **3%** فقط من ملفات التحقيق التي تخصّ مخالفات أيديولوجية من قبل إسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.
- وفقًا لمعطيات الشرطة، هناك تمييز في عمل جهاز إنفاذ القانون في الأراضي المحتلة: احتمال تقديم لائحة اتهام ضد إسرائيلي أساء إلى شخص غير فلسطيني في الضفة الغربية (أفراد من قوات الأمن وآخرين) يزيد بمقدار **ضعفين ونصف** عن فرصة قيام سلطات إنفاذ القانون الإسرائيلية بتقديم لائحة اتهام ضد إسرائيلي قام بإيذاء فلسطيني.

دولة إسرائيل ملزمة، بموجب القانون الدولي، بحماية الفلسطينيين في الضفة الغربية من الإسرائيليين الذين يسعون إلى إلحاق الأذى بهم. تُظهر متابعة ييش دين طويلة المدى لنتائج التحقيقات في المخالفات الأيديولوجية التي يرتكبها الإسرائيليون أن السلطات الإسرائيلية تخفق بشكل منهجي ومستمر في تطبيق القانون على المواطنين الإسرائيليين الذين يؤذون الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأراضي المحتلة.

تتجلّى إخفاقات نظام تطبيق القانون في سلسلة كاملة من التعامل مع المخالفات الأيديولوجية التي يرتكبها مواطنون إسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية: **منع معدوم التأثير، تحقيقات مخفقة للشرطة الاسرائيلية، معدل منخفض للوائح الاتهام وعقوبات مخففة للمخالفين المُدانين.** كل ذلك يؤدي إلى عدم ردع المجرمين وترك الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بلا حماية في وجه الاعتداءات والمضايقات من قبل الإسرائيليين.

حقيقة أن هذا إخفاق منهجي مستمر منذ ما لا يقل عن عقدين من الزمن يثبت أن هذه سياسة متعمدة لدولة إسرائيل، والتي تقوم بتطبيع العنف الأيديولوجي للمستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتدعمه بل وتستفيد من نتائجه.

أ. خلفية: متابعة التحقيق في المخالفات التي يرتكبها مواطنون إسرائيليون في الضفة الغربية

منذ أكثر من 55 عامًا، سيطرت إسرائيل على الضفة الغربية والملايين من الناس من خلال نظام احتلال عسكري. يعرّف القانون الدولي سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنهم "محميون" وينص على أن إسرائيل ملزمة بحمايتهم[1].

منذ 18 عامًا، ومنظمة ييش دين توثق المخالفات التي يرتكبها مواطنون إسرائيليون -مستوطنون وغيرهم - في الأراضي المحتلة ضد الفلسطينيين أو ممتلكاتهم، وتساعد ضحايا المخالفة الفلسطينيين في تقديم شكوى إلى الشرطة الإسرائيلية إذا رغبوا في ذلك. يتابع طاقم ييش دين القانوني تحقيقات الشرطة ويمثل ضحايا المخالفة في الإجراءات الجنائية ضد الجناة إن تم اتخاذ قرار تقديم لائحة اتهام.

للمخالفات التي يرتكبها الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية معنى خاص، لأنها تُرتكب في إطار نظام تسيطر فيه مجموعة قومية على مجموعة قومية أخرى. الجناة هم مواطني دولة إسرائيل الذين اختاروا العيش في الأراضي المحتلة والتمتع بحماية الجيش والسلطات، وإذا ارتكبوا مخالفة يجب التحقيق معهم ومحاكمتهم وفقًا للقانون الجنائي الإسرائيلي. ضحايا المخالفات هم فلسطينيون يعيشون في ظل نظام عسكري قمعي مفروض عليهم، ممنوعون من المشاركة في اختيار الحكم الذي يسودهم أو سياساته.[2]

تُرتكب أعمال العنف التي يمارسها الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية - في الأراضي الزراعية، وعلى الطرق، وفي شوارع القرى والمدن وحتى في المنازل. يسعى المستوطنون، من خلال العنف، إلى توسيع نطاق الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية مع زرع الرعب والخوف وتعطيل الحياة اليوميّة للفلسطينيين. بهذه الطريقة، يتم دمج المخالفات المنفصلة التي يرتكبها مواطنون والتي تنتج عنها **مخالفات أيديولوجية منظمة**، والغرض منها هو دفع الفلسطينيين عن أراضيهم وتوسيع السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية.[3]

تطبيق القانون يعني خلق آليات فعالة لمنع المخالفين وردعهم ومقاضاتهم من أجل الحفاظ على النظام العام وتوفير الحماية للمواطنين. يؤدي عدم تطبيق القانون إلى إفساح المجال أمام المجرمين وتمكين استمرار وجود الإجرام. **يُثبت تحليل معطيات "ييش دين" أن جهاز تطبيق القانون الإسرائيلي لا يقوم بواجبه في حماية الفلسطينيين من العنف الإسرائيلي. حقيقة أن هذا الامر هو فشل منهجي طويل الأمد يدل على سياسة إسرائيلية متعمدة، التي تقبل العنف الأيديولوجي للمستوطنين الموجه ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، بل وتدعمه وتستفيد من نتائجه.**

1 اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب (1949).

2 للتوسع، انظروا: الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وجريمة الابارتهايد (الفصل العنصري): رأي قانوني (حزيران 2020)، تجاوز القانون - فشل تطبيق القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (أيار2015)، ص 12-11.

3 انظروا على سبيل المثال: ييش دين، رعاة في مراعي غيرهم: مزارع المواشي التابعة لمستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية انتهاكها لحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيين (كانون الأول 2021)؛ ييش دين، يتسهار نموذجاً: عنف المستوطنين كأداة للسيطرة على اراضٍ فلسطينية تحت حماية الدولة والجيش (آب 2018)؛ ييش دين، مسار النهب - حالة البؤرة الاستيطانية عدي عاد (شباط 2013).

ب. العينة

منذ عام 2005، قامت منظمة ييش دين برصد 1597 قضية تحقيق تم فتحها في أعقاب أعمال عنف نفّذها مواطنون إسرائيليون ضد فلسطينيين في الضفة الغربية (لا تشمل القدس الشرقية).[4] تجري التحقيقات في إحدى وحدات لواء "شاي" ("شومرون ويهودا" - منطقة شرطة إسرائيل المسؤولة عن تطبيق القانون في الضفة الغربية)، وفي نهاية التحقيق، تقرر الشرطة والنيابة العامة تقديم لائحة اتهام أو إغلاق الملف.

المعطيات الواردة في هذا المستند لا تشمل جميع الحوادث المؤذية التي نفّذها إسرائيليون في حق فلسطينيين في الضفة الغربية، ولكن فقط الحالات الموثقة من قبل ييش دين والتي رصدتها المنظمة. مع ذلك، فإن المعطيات المتراكمة في هذه الحالات منذ عام 2005 تشكل عينة واسعة النطاق، مما يسمح بتحليل الطريقة التي تتعامل بها الشرطة الإسرائيلية مع المخالفات الأيديولوجية التي يرتكبها مواطنون إسرائيليون في الضفة الغربية.

في قسم من ملفات التحقيق المدرجة في عينة "ييش دين"، كان على طاقم المنظمة التوسط بين محققي الشرطة وضحايا المخالفة الفلسطينيين، وأحيانًا تحديد وتقديم الشهود والوثائق والصور إلى وحدات التحقيق. تُظهر هذه الحقيقة العبثية أن الشرطة لا تتصرف أو لا تريد أن تتصرف بشكل فعال من أجل التحقيق الملائم في المخالفات التي يرتكبها إسرائيليون ضد الفلسطينيين. أكثر من ذلك، يمكن القول أيضًا أن المعطيات المقدمة في هذه العينة متحيزة إلى حد ما لصالح جهات التحقيق، مقارنة بالحالات الأخرى التي لا يوجد فيها طرف خارجي مثل ييش دين، الذي يتم تحديثه بشأن حالة التحقيق ونتائجه كممثل لضحايا المخالفة ووسيط بينهم وبين المحققين. لكن من المهم توضيح أن منظمة "ييش دين" ليست طرفًا في تحقيق الشرطة أو القرار بشأن نتائجه.

بالإضافة إلى 1597 حالة سيتم تحليل نتائج تحقيقاتها أدناه، وثقت ييش دين على مر السنين عدة مئات من حوادث عنف المستوطنين الإضافية التي اختار فيها الضحايا الفلسطينيون عدم تقديم شكوى إلى الشرطة، وفي هذه الحالات لم تحقق الشرطة في المخالفات على الإطلاق.

على سبيل المثال، بين الأعوام 2020-2022 وثّقت منظمة ييش دين 402 واقعة ألحق فيها المستوطنون الأذى بالفلسطينيين أو بممتلكاتهم في الضفة الغربية. وفي 248 حالة، قدم ضحايا المخالفة شكوى للشرطة، وبعدها تم فتح تحقيق، والتي تظهر نتائجه على صفحة المعطيات هذه. **لكن في 154 من الحالات (38%) اختاروا ضحايا المخالفة عدم تقديم شكوى للشرطة ولم يتم التحقيق في الأذى الذي لحق بهم.** أعرب 88 من بين هؤلاء عن عدم ثقتهم بالسلطات الإسرائيلية وعملية التحقيق، وخشي 37 منهم أن تضر الشكوى بهم أو تؤدي إلى رفض تصريح العمل أو الدخول إلى إسرائيل.

تشير هذه الأرقام إلى عجز سلطات تطبيق القانون الإسرائيلية في الضفة الغربية، والى علمهم بشأن ظاهرة الاعتداءات من قبل مواطنين اسرائيليين منذ سنوات عديدة، لكنهم لا يفعلون شيئًا للحد من فقدان ثقة الفلسطينيين في الجهاز الذي يفترض أن يحميهم من العنف. بالتالي، يتزايد عدد ضحايا المخالفات

4 جميع المعطيات الواردة في هذا المستند صحيحة اعتبارًا من 1 كانون الأول عام 2022. وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2022 تم استبدال النظام المحوسب الذي استخدمته "ييش دين" لتركيز قاعدة المعطيات. تضمن التغيير مراجعة متجددة للمعطيات وتأكيدها.

الفلسطينية الذين يتنازلون عن إمكانية تقديم شكوى، ولا يتم التحقيق مع الجناة ولا يحاكمون على أفعالهم، وترتفع المخالفات الإيديولوجية.

ت. أنواع المخالفات

تقسم منظمة "ييش دين" قضايا التحقيق إلى ثلاث فئات حسب طبيعة المخالفة الرئيسية في القضية: العنف، الإضرار بالممتلكات والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

من بين 1597 حالة رصدتها "ييش دين"، هناك 631 حالة (39%) تتعلق **بمخالفات عنف** ارتكبها مواطنون إسرائيليون ضد الفلسطينيين، بما في ذلك القتل والاعتداء وإطلاق النار ورشق الحجارة والتهديد وقتل أو إيذاء الحيوانات. 750 قضية (47%) تتعلق بمخالفات **تخريب الممتلكات**، بما في ذلك إشعال النار في المنازل والمساجد والسيارات، وعمليات السرقة، وقطع أشجار الزيتون، وإلحاق الضرر بالمحاصيل الزراعية، ورش شعارات عنصريّة (المعروفة باسم "تدفيع الثمن"). وتتعلق 216 حالة أخرى (14%) بحالات حاول فيها مواطنون إسرائيليون **السيطرة على الأراضي الفلسطينية**، على سبيل المثال عن طريق تسييج الأراضي أو وضع المباني أو منع الوصول إلى الأراضي.

ملفات التحقيق التي فُتحت في الأعوام 2005-2022 مقسمة لفئات نوع المخالفة

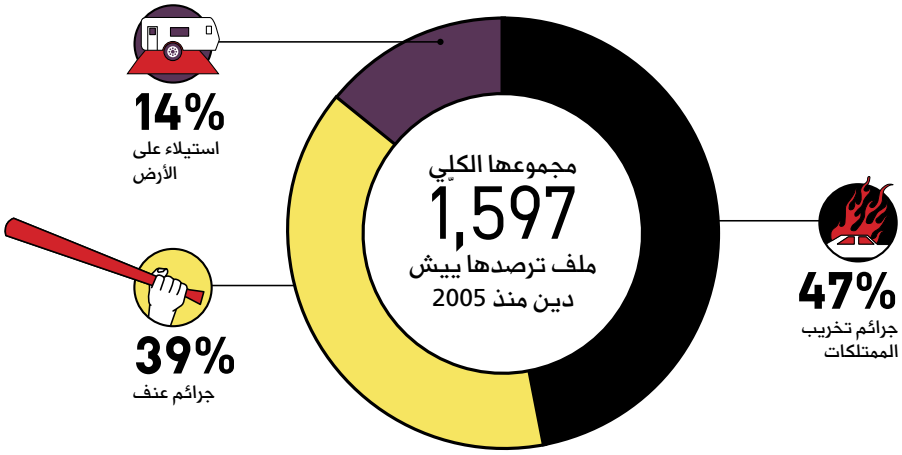

ث. نتائج التحقيق: معظم الملفات تمّ إغلاقها دون تقديم لائحة اتهام

اعتبارًا من أول كانون الأول 2022، كانت سلطات تطبيق القانون لا تزال تتعامل مع 66 ملفا من أصل 1597 ملفات التحقيق التي تم فتحها منذ عام 2005، في أعقاب شكاوى قدمها ضحايا فلسطينيون ورصدتها منظمة ييش دين. من بين **1531 ملف تحقيق تم الانتهاء من معالجتها:**

- 1428 **ملفا (93%) أغلق بنهاية التحقيق دون تقديم لائحة اتهام.**
- **فقط في 107 ملف تحقيق (7%) تم تقديم لائحة اتهام.**[5]

نتائج معالجة ملفات التحقيق بين الأعوام 2005-2022

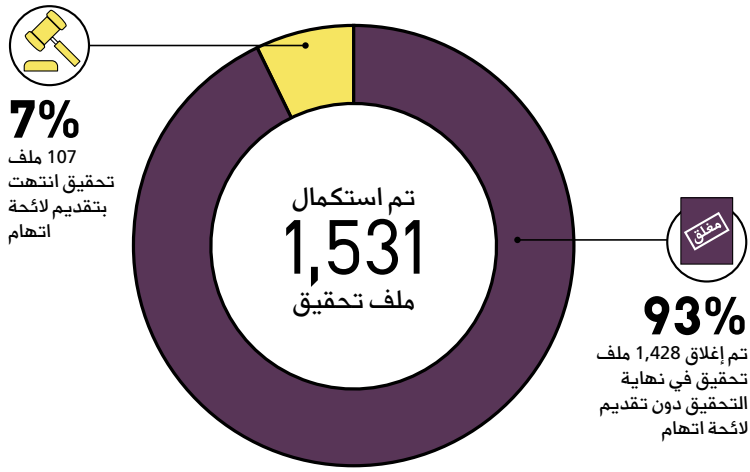

5 تم إغلاق 4 ملفات تحقيق من قبل الشرطة، ولكن أعيد فتحها بعد استئناف قدمته منظمة "ييش دين" وفي النهاية تم تقديم لائحة اتهام فيها. تم احتساب هذه القضايا مرتين، كقضايا تم إغلاقها في نهاية التحقيق وكقضايا انتهت بتقديم لائحة اتهام.

ج. أسباب إغلاق ملفات التحقيق: الشرطة تفشل بتحقيق المخالفات الايديولوجية

ضحايا المخالفة الفلسطينيون يوكّلون الطاقم القانوني في "ييش دين" بتمثيلهم أمام جهات تطبيق القانون الاسرائيلية. في الحالات التي يتم فيها إغلاق ملف التحقيق، يقوم الفريق القانوني في "ييش دين" بفحص مواد تحقيق الشرطة. في حال ان كانت هناك إجراءات تحقيق إضافية لم تنفذها الشرطة أو إذا كانت الأدلة التي تم جمعها كافية لتقديم لائحة اتهام تقوم ييش دين بتقديم للاستئناف على إغلاق ملف التحقيق باسم الضحية.

من المفترض أن تقوم سلطات التنفيذ باطلاع "ييش دين" على وضع ملف التحقيق، وهي ملزمة بتقديم إشعار خطي في حال اتخاذ قرار بإغلاق الملف. في هذه الحالات، تسعى ييش دين إلى الاستفسار وفقًا للقانون عن سبب الإغلاق الذي تحدد في الملف[6]. معرفة سبب الإغلاق الذي تحدده سلطات تنفيذ القانون هو هامّ بسبب استنفاد حقوق ضحية المخالفة الفلسطيني. من ضمن أمور أخرى، من المفيد التعرف على الظروف التي تم فيها إغلاق ملف التحقيق وما إذا كانت الشرطة قد توصلت إلى أساس وقائعي، ويقرر الطاقم القانوني في ييش دين ما إن كان سيقدم استئنافًا على قرار إغلاق ملف التحقيق أم لا.

على الرغم من الالتزام القانوني بتوفير أسباب الإغلاق أمام ضحية المخالفة إذا طلب ذلك، وعلى الرغم من الأهمية القانونية لتوفير أسباب الإغلاق، **اعتبارًا من عام 2019، يمكن تمييز ظاهرة جديدة وفقها نادرًا ما تقدم الشرطة أسبابًا لذلك الإغلاق وتوفير سبب الاغلاق يحدث في الحالات التي يوجد فيها محام يمثل الفلسطينيين الذين تضرروا على أيدي إسرائيليين في الضفة الغربية.**

خلال 14 عامًا بين 2005-2018، لم تقدم الشرطة أسبابًا لإغلاق 14 من 1193 (1%) ملف تحقيق تم إغلاقها دون تقديم لائحة اتهام. من ناحية أخرى، في السنوات الأربع الماضية، 2019-2022، وعلى الرغم من الطلبات المتكررة من "ييش دين "، لم تقدم الشرطة أسبابًا لإغلاق 40 ملفًا من أصل 235 (17%) ملف تحقيق تم إغلاقها. هذه الظاهرة بالإضافة إلى كونها مخالفة للقانون، تزيد من الأذى الذي يلحق بالفلسطينيين ضحايا المخالفة وتقلل من تطبيق القانون على عنف المستوطنين في الضفة الغربية.

يفصّل أمر المقرّ الوطني للشرطة تسعة أسباب لإغلاق ملفات التحقيق وتقديمها[7]. يُظهر فحص أسباب الإغلاق الذي أعطته الشرطة لمنظمة ييش دين الظروف التي تم بموجبها إنهاء التعامل مع القضايا بشأن مخالفات ارتكبها مواطنون إسرائيليون ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. يتيح تحليل المعلومات التي تم جمعها متابعة الاتجاهات والأنماط في عمل الشرطة ومكتب المدعي العام. من بين 1428 تحقيقًا تم فتحه منذ عام 2005 وأغلق دون توجيه اتهام، أعطت الشرطة الإسرائيلية لييش دين أسباب إغلاق 1374 ملفا.

6 **قانون الإجراءات الجنائية** (نسخة مدمجة)، 1982، البند 63 (أ) (2): "في قرار عدم المحاكمة، سيُعطى مقدم الشكوى إخطارًا كتابيًا دون تحديد سبب إغلاق القضية، لكنه سيذكر أنه يمكن للمشتكي معرفة السبب كما هو مذكور من خلال الوصول إلى أي مركز شرطة وكذلك بإحدى الطرق التي تحددها الشرطة ".

7 **أوامر المقر الوطني 01.14.01**: حدث الشكوى ومعلومات أخرى حول المخالفة - الإبلاغ والتصنيف والمعالجة، 8.23.2020. بالإضافة إلى الأسباب المفصلة أدناه، يمكن للشرطة أيضًا إغلاق ملف التحقيق على أساس "وفاة المشتبه به".

- تم إغلاق **885** ملفا (64%) على أساس **مخالِف مجهول**: قررت الشرطة أنه تم ارتكاب مخالفة جنائية لكنها فشلت في تحديد مكان المشتبه بهم بارتكاب المخالفة.
- تم إغلاق **287** ملفا (21%) بسبب **عدم وجود أدلّه كافية**: قررت الشرطة انه أنه تم ارتكاب مخالفة جنائية وحتى تحديد المشتبه بهم في المخالفة، لكنها فشلت في جمع وتجميع الأدلة الكافية لمقاضاة هؤلاء المشتبه بهم.
- تم إغلاق **148** ملفا (11%) على أساس **عدم وجود مخالفة جنائية أو عدم وجود تهمة جنائية**: توصلت الشرطة إلى استنتاج مفاده أنه لا يوجد اشتباه في ارتكاب مخالفة جنائية أو وجود أساس إثباتي لوجودها ولكن الأدلة التي تربط المشتبه به في الملف ذات مستوى شحيح في الأدلة. في 36 من هذه الملفات، قدم القاضي استئنافًا لأنه يعتقد أن التحقيق لم يُغل، وأن الشرطة أخطأت في قرارها إغلاق الملف.[8]
- تم إغلاق **44** ملفا (3%) على أساس أن **ظروف الأمر غير مناسبة لفتح تحقيق / محاكمة** (وهي أسباب كانت تسمى سابقاً "عدم اهتمام الجمهور").
- تم إغلاق **10** ملفات (1%) لأسباب أخرى: تم إغلاق ثلاث ملفات على أساس أن **المشتبه فيه أو المتهم ليس مؤهلا للعقاب**[9]، وأغلقت ملفا واحدا بسبب **تقادم المخالفة** وأغلقت ستة ملفات لأن **سلطة أخرى مخوّلة بالتحقيق**.

ب. هو مزارع يبلغ من العمر 47 عامًا من قرية قريوت، ويمتلك أرضًا زراعية زُرعت عليها حوالي 250 شجرة زيتون. في يوم الثلاثاء الموافق 23 آذار 2021، وصل ب. إلى أرضه ورأى أن السياج المحيط بقطعة الأرض قد تم قطعه وخرقه، واقتلاع حوالي 50 شجرة زيتون من الأرض. بعد ذلك بوقت قصير، وصل المنسق الأمني لمستوطنة "شيلو" إلى مكان الحادث وادعى أمام ب. أنه قبل يومين صوّرت الكاميرات الأمنية مجموعة من المستوطنين قادمين من اتجاه بؤرة "عدي عاد" المجاورة ودخلوا الأراضي الزراعية الخاصة بالمزارع ب. ادعى المنسق الأمني أنه نقل التوثيق للجيش الإسرائيلي وأنه مستعد للإدلاء بشهادته للشرطة. حتى أنه قدم نفسه بالاسم وأعطى رقم هاتفه في حالة الحاجة. في اليوم التالي، في 24 اذار 2021، قدم ب. شكوى في مركز شرطة بنيامين، لاقتلاع الأشجار والأضرار التي تقدر بنحو 7000 شيكل (ليس قبل أن يضطر إلى الانتظار ثلاث ساعات ونصف حتى وصول محقق إلى المحطة).

يشار إلى أنه قبل أسبوع وصل ب. إلى أرضه واكتشف أن المستوطنين كسروا بوابة الأرض لكنهم لم يتلفوا الأشجار. عندما رآه المستوطنون يقترب، فروا سيرًا على الأقدام باتجاه بؤرة "عدي عاد"، لكن ب. تمكن من تصويرهم ووجوههم مكشوفة. عندما وصل الجيش الإسرائيلي ومديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية إلى المكان، كان المستوطنون لا يزالون يقفون على الجبل ويتفرجون، ونظر الجنود إليهم ولم يفعلوا شيئًا.

بعد أربعة أشهر، في 19 تمّوز 2021، أبلغت الشرطة لييش دين أنها أغلقت ملف التحقيق على أساس "مخالف مجهول". طلب طاقم ييش دين القانوني، ممثلا ب.، بمراجعة مواد التحقيق. بعد استلام الوثائق،

8 تم رفض 22 استئنافًا، وتم قبول 13 استئنافًا وأدت إلى إعادة فتح التحقيق. ولم ترد المحكمة بعد على استئناف واحد.

9 لا يتحمل المشتبه به أو المتهم المسؤولية الجنائية بسبب سنه (أقل من 12) أو بسبب صحته العقلية.

اتضح أن إجراء التحقيق الوحيد الذي قامت به الشرطة في الملف هو جمع الشهادة التي أدلى بها ب. للمحقق في محطة الشرطة. على الرغم من أنه أثناء تقديم الشكوى، قال ب. للشرطة أن هناك تسجيلًا للحادث من الكاميرات الأمنية للمستوطنة وحتى صورًا للمشتبه بهم المحتملين في الفعل، لم تفعل الشرطة شيئًا للتحقق من الحقائق ومحاولة الوصول إلى المشتبه بهم.

قدّمت منظمة ييش دين باستئناف ضد إغلاق ملف التحقيق وطالبت بإعادة فتح الملف وإجراء تحقيقات أساسية من أجل تحديد مكان توثيق الواقعة ومرتكبيها. في كانون الثاني عام 2022، أعلنت الشرطة قبولها الاستئناف وإعادة فتح ملف التحقيق.

مرت ستة أشهر أخرى وفي حزيران عام 2022 عادت الشرطة وأغلقت الملف مرة أخرى هذه المرة على أساس "مخالف مجهول". مرة أخرى طالبت ييش دين بفحص مواد التحقيق، ومرة أخرى اتضح أن الشرطة لم تقم بأي إجراء تحقيقي في الملف حتى بعد تلقي الاستئناف وقرار إعادة فتح ملف التحقيق.

في 30 تشرين الأول عام 2022، بعد مرور عام ونصف على الحادث، اضطرت منظمة "ييش دين" إلى تقديم استئناف ثانٍ لإغلاق ملف التحقيق، حيث طالبت الشرطة بأداء واجبها والتصرف بفاعلية من أجل تحديد مكان المشتبه بهم في الفعل ومحاكمتهم. اعتبارًا من بداية كانون الأول عام 2022، لا يزال الاستئناف معلقًا.[10]

يظهر تحليل الظروف التي تم فيها إغلاق ملفات التحقيق أن **الشرطة فشلت في التحقيق في 81.5% من الملفات التي فتحت منذ 2005 وانتهت معالجتها بنتيجة معروفة (1208 من أصل 1481 حالة)**. تم إغلاق 1172 ملفا على أساس "مخالف جهول" أو "**عدم وجود أدلّه كافية**"، مما يشير إلى أن الشرطة وجدت أنه تم ارتكاب مخالفة لكنها فشلت في تحديد مكان المشتبه بهم في الفعل أو جمع أدلة كافية للمحاكمة. في 36 من ملفات التحقيق التي تم إغلاقها على أساس "عدم وجود مخالفة جنائية" أو "عدم وجود تهمة جنائية"، قدم فريق ييش دين القانوني استئنافًا ضد إغلاقها لاعتقادهم بوجود أدلة على ارتكاب مخالفة أو لم يكتمل التحقيق في ملفهم. وبناءً على ذلك، يتم تضمين هذه الحالات أيضًا في عدد الحالات التي انتهت بنتيجة تشير إلى الفشل.

يشير معدل الفشل المرتفع إلى فشل منهجي مستمر لأجهزة تطبيق القانون الإسرائيلية في التعامل مع المخالفات الأيديولوجية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

10 ملف ييش دين 13740/21.

اسباب اغلاق ملفات التحقيق 2005-2022

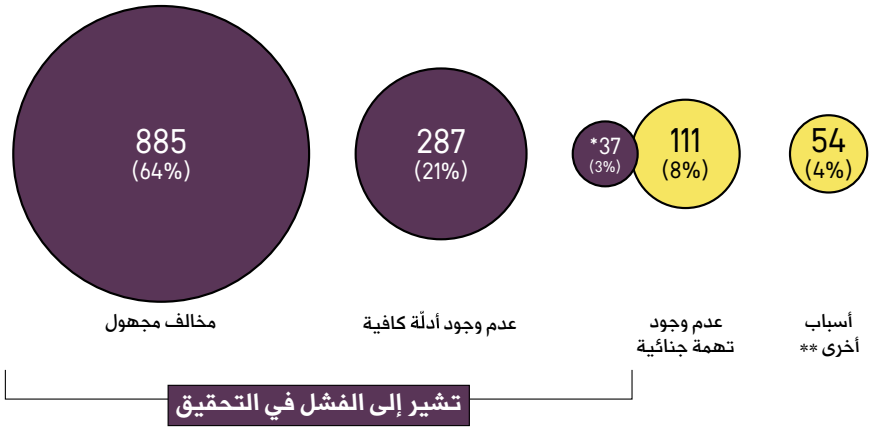

* تم تقديم استئناف ضد قرار إغلاق الملف على أساس "عدم وجود تهمة جنائية".

** تم إغلاق الملفات على أساس أن "ظروف الأمر غير مناسبة لفتح التحقيق/المحاكمة، المشتبه فيه أو المتهم غير مؤهل للعقاب، تقادم المخالفة أو أن سلطة أخرى مخولة بالتحقيق".

و. نتائج الإجراءات القانونية: 3% فقط من ملفات التحقيق أدت إلى الإدانة

يختلف هذا الفصل عن سابقاته من حيث أنه لا يتعامل مع نتائج تحقيقات الشرطة، ولكن مع نتائج الإجراءات القانونية التي تمت في الحالات القليلة التي أدت فيها التحقيقات التي رصدتها منظمة "ييش دين" إلى تقديم لوائح اتهام. من المهم التأكيد على أن الضحية الفلسطيني للمخالفة ليس طرفًا أساسيًا في هذه الإجراءات الجنائية، حيث تقوم الدولة - ممثلة بوحدات النيابة العامة بالشرطة أو مكتب المدعي العام - بمحاكمة المواطنين الإسرائيليين الذين أضروا بالفلسطينيين في الضفة الغربية. ومع ذلك، فإن لضحية المخالفة بعض الحقوق المنصوص عليها في قانون حقوق متضرري المخالفات، وفريق ييش دين القانوني، الذي يمثل ضحايا المخالفة، يرافق الإجراءات القانونية ويراقب نتائجها.[11]

تشير المعطيات إلى 107 لوائح اتهام تم تقديمها بخصوص ملفات تحقيق ترصدها منظمة "ييش دين" منذ عام 2005. في 10 قضايا لا تزال الإجراءات القانونية جارية وفي 6 قضايا علمت "ييش دين" أن الإجراءات القانونية قد انتهت ولكن لم تحصل على أي معلومات بخصوص نتائج الإجراءات القانونية. 91 حالة انتهت بنتيجة معروفة لييش دين ويمكن تقديم معلومات عنها.

11 قانون حقوق متضرري المخالفات، 2001.

- **انتهى 12 اجراء (13% من الإجراءات القانونية المكتملة) بإدانة كاملة** لجميع المتهمين.
- **انتهى 12 اجراء (13%) بالإدانة بعد صفقة تسوية قضائية وقع عليها الادعاء مع المتهمين**، وغالباً ما يتم تخفيض التّهم عن تلك التي ظهرت في لائحة الاتهام الأصلية.
- **انتهى 22 اجراء (24%) بإدانة جزئية**، أي بإدانة بعض المتهمين فقط أو بإدانة المتهم في بعض التّهم التي ظهرت في لائحة الاتّهام الأصلية.
- **انتهى 20 اجراء (22%) بإدانة المتهم دون إدانة**، أي أن المحكمة قررت أن المتهم قد ارتكب بالفعل المخالفة أو المخالفات المنسوبة إليه لكنها تجنبت إدانته بموجب القانون.
- **انتهى** 18 **اجراء (20%) بإلغاء أو حذف لائحة الاتهام** بعد أن كانت قد رفعت إلى المحكمة من قبل النيابة.
- 7 **إجراءات انتهت (8%) بتبرئة المتهم** أو المتهمين.

نتائج الإجراءات القضائية في ملفات «ييش دين» 2005-2022

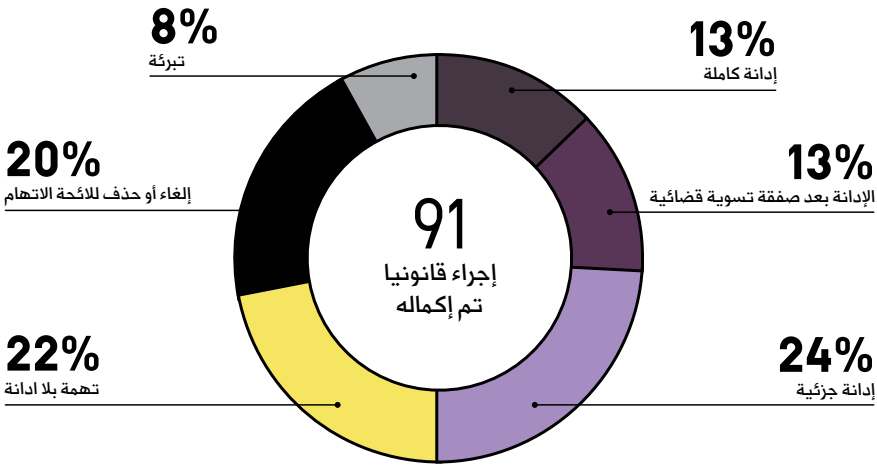

في الختام، اعتبارًا من كانون الأول 2022، هناك 91 ملفا ترصده منظمة "ييش دين" أدى إلى تقديم لائحة اتهام انتهت بنتيجة معروفة بشأن مخالفات ارتكبها مواطنون إسرائيليون ضد فلسطينيين في الضفة الغربية..

فقط 50% من لوائح الاتهام (46 ملفا) تم رفعها إثر شكوى من قبل فلسطيني لحق به الضرر من مخالفة ارتكبها مواطن إسرائيلي في الضفة الغربية أدت إلى إدانة المتهمين (كليًا أو جزئيًا) بارتكاب المخالفة. 42% من الإجراءات (38 ملفا) انتهت بلا شيء بعد أن قررت المحكمة إدانة المتهمين لكنها قررت عدم إدانتهم بالفعل أو بعد إلغاء لائحة الاتهام أو حذفها.

بالإجمال، منذ عام 2005، أدت 3% فقط من التحقيقات التي تم فتحها بسبب ارتكاب مخالفات أيديولوجية من قبل إسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى إدانة (46 من أصل 1531 ملف تحقيق رصده ييش دين انتهت معالجته). هذه النسبة المنخفضة من عينة قضايا "ييش دين"، التي تتعامل بشكل كامل مع المخالفات الأيديولوجية التي يرتكبها مواطنون إسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، تبعث برسالة مفادها أن جهاز تطبيق القانون الإسرائيلي لا ينظر بجدية إلى عنف المستوطنين ويساهم في تعزيز الشعور بالحصانة عند الجناة الإسرائيليين وتكرار أفعالهم.

خ. مقارنة بين معطيات "ييش دين" ومعطيات الشرطة في عام 2021: التمييز في عمل أجهزة تطبيق القانون في الأراضي المحتلة

كما ذكرنا، لا تشمل المعلومات التي تجمعها وتحللها منظمة ييش دين جميع المخالفات التي يلحق فيها المستوطنون والإسرائيليون الآخرون الضرر بالفلسطينيين أو بممتلكاتهم في الضفة الغربية. من أجل الحصول على صورة أكثر شمولاً، تتصل "ييش دين" بشرطة إسرائيل كل عام لتلقي معطيات حول تطبيق القانون في الضفة الغربية من الهيئة المكلفة بهذه المهمة. تتم هذه الاستفسارات وفقًا لقانون حرية المعلومات. قد تكمل إجابات شرطة إسرائيل الصورة التي تم الحصول عليها من تحليل المعطيات التي جمعتها ييش دين على مدار سنوات.

في عام 2021، رصدت منظمة ييش دين 99 ملف تحقيق فُتح في لواء "شاي" (شومرون ويهودا - منطقة شرطة إسرائيل المسؤولة عن تطبيق القانون في الضفة الغربية) بخصوص مخالفات أيديولوجية ارتكبها مواطنون إسرائيليون بحق فلسطينيين في الضفة الغربية، ولا يزال 17 ملف منه قيد التحقيق. ومن بين 82 الحالات التي تم التحقيق بها، أغلقت سلطات تطبيق القانون 80 ملف **وقدمت لائحتي اتهام فقط، أي ما يعادل 2.4% من جميع ملفات التحقيق**. علاوة على ذلك، تم إغلاق 53 من أصل 65 ملف (82%) دون تقديم لائحة اتهام وبسبب معروف، تم إغلاقها لأسباب تشير إلى فشل الشرطة.[12]

من المعطيات التي قدمتها الشرطة الإسرائيلية إلى ييش دين، يبدو أنه في عام 2021، تم فتح 282 ملف تحقيق في لواء "شاي" بشأن "السلوك الإسرائيلي غير المنضبط والجريمة اليهودية القومية".[13] في 113 ملف كان ضحايا المخالفات من الفلسطينيين وفي 169 ملف تحقيق كان ضحايا المخالفة من غير الفلسطينيين. أما الحالات التي يكون فيها ضحايا المخالفة ليسوا فلسطينيين فتشير بالأساس إلى مخالفات ضد عناصر من قوات الأمن الإسرائيلية، وتشمل أقلية منها انتهاك الأوامر الإدارية وإلحاق الأذى بالناشطين الإسرائيليين والأجانب.

12 تم إغلاق 41 ملف تحقيق على أساس "مخالف مجهول"، وأغلقت 10 ملفات على أساس "عدم وجود أدلّة كافية" وأغلق ملفان على أساس "عدم وجود تهمة جنائية"، ولكن بعد فحص الملفات قدمت "ييش دين" استئنافًا ضد إغلاقها لأنها اعتقدت أن التحقيق في الملفات لم ينته. ولم تذكر الشرطة أسباب الإغلاق في 15 من 80 ملفا تم إغلاقها.

13 من ضابط في قسم شكاوى الجمهور القطري إلى ييش دين، استجابة لطلب حرية المعلومات، 2021/5/22.

عندما كان الضحية فلسطينياً، تم تقديم 3 لوائح اتهام فقط، أي ما **نسبته 2.6% من إجمالي ملفات التحقيق**. لكن عندما كان المجني عليه غير فلسطيني، تم رفع 16 لائحة اتهام، أي ما يعادل 9.5% من مجموع ملفات التحقيق. أي أن **فرصة قيام سلطات تطبيق القانون الإسرائيلية بتقديم لائحة اتهام ضد إسرائيلي قام بإيذاء شخص غير فلسطيني في الضفة الغربية (أفراد من قوات الأمن وآخرين) تزيد 2.5 مرة عن فرصة تقديم لائحة اتهام ضد إسرائيلي ألحق الأذى بفلسطيني**.

احتمال أن يؤدي التحقيق إلى تقديم لائحة اتهام في قضايا جرائم قومية يهودية في الضفة الغربية في عام 2021

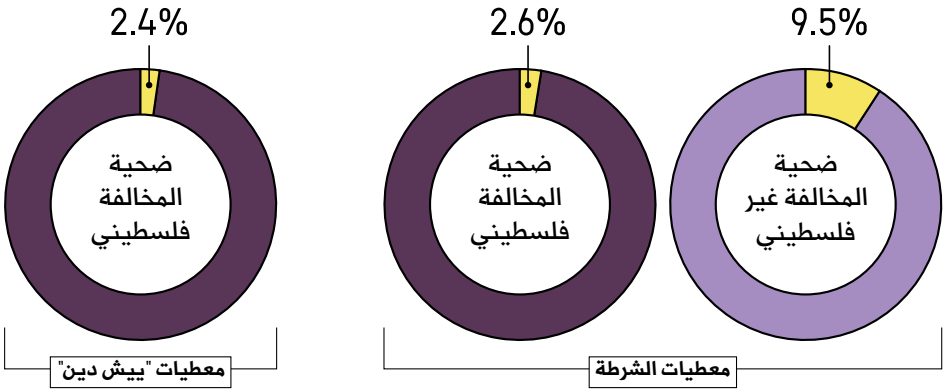

تظهر المعطيات موقفا تمييزيا في عمل سلطات تطبيق القانون في الأراضي المحتلة. إن المخالفة التي يرتكبها إسرائيلي بحق غير فلسطيني، أي بحق أفراد من قوات الأمن وآخرين، تؤدي إلى تحقيق كبير من قبل الشرطة وتقديم لوائح اتهام. ومع ذلك، فيما يتعلق بالعنف الموجه ضد الفلسطينيين، فإن جهاز تطبيق القانون يتصرف على أقل تقدير بإهمال ولا يلاحق الجناة.

الافتقار إلى التطبيق والردع بخصوص المخالفات الأيديولوجية التي يرتكبها الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، يمكّن من ارتكاب مخالفات إضافية ضد السكان الفلسطينيين. تقضي سياسة فرض إسرائيل الفاشلة ضد عنف المستوطنين على أي احتمال لردع الجناة وتشير إلى أن إسرائيل مسؤولة ومتواطئة في العنف ضد الفلسطينيين.

إعلان بموجب القانون: "ييش دين" هي منظمة تتلقى تمويلها الأساسي من كيانات سياسية أجنبية. قائمة المتبرعين مفصلة على الموقع الإلكتروني لمسجل الجمعيات وعلى موقعنا الإلكتروني. تفتخر ييش دين في حصولها على تمويل من دول تعتقد مثلنا أن الاحتلال ليس شأنًا داخليًا إسرائيليًا بل شأن هام يخصّ حقوق الإنسان.